مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (6)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (6) 2018

تجارة الرق في السودان في عهد محمد باشا وخلفاءه(1805-1879م)

الدكتورة إلهام يوسف*
ولاء علي صقر**

(تاريخ الإيداع 1 / 10 / 2018. قبل للنشر في 29 / 11 / 2018)

□ ملخّص □

يعالج هذا البحث بشكل موجز تجارة الرق في السودان الذي عانى زمناً طويلاً من هذا الأمر نتيجةً لاشتراك زعمائه المحليين مع غيرهم من الأفارقة والأوروبيين في هذه التجارة اللاإنسانية خاصةً خلال هذه الفترة ، حيث تم التعريف في البداية معنى الرق وأنواعه وموقف الإسلام منه الذي تجلى بإصدار عدد من الأحكام مستنداً إلى كتاب الله وسنة رسوله في سبيل تحرير الرقيق ومنع استرقاقهم ، مع توضيح لأهم مصادره وطرق الحصول عليه، كما تم البحث في هذه الدراسة في معاملة الرقيق والمتاجرة بهم ، إضافةً لذلك فقد وضح البحث دور الحكومة المصرية والجهود التي بذلتها لمكافحة هذه التجارة وإلغاءها في عهد محمد علي باشا وخلفاءه، مع ذكر لأهم أثاره ونتائجه.

الكلمات المفتاحية: الرق-مصر-السودان-الدول الأوروبية- بريطانيا- محمد علي باشا وخلفائه .

* أستاذ دكتور، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية
** طالبة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (6)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (6) 2018

Slavery trade in the Sudan in the era of Mohammad Pasha and his successors (1805-1879 AD)

Dr.Elham Youssef*
Walaa Ali Saker**

(Received 1 / 10 / 2018. Accepted 29 / 11 / 2018)

□ ABSTRACT □

This paper deals briefly with the slave trade in Sudan which suffered for a long time because of the involvement of its local leaders with other Africans and Europeans in this trade humanity especially during this period. The meaning of slavery first defined and its types,and position of Islam, which was manifested in the issuance of a number of judgments based on the book of Allah and Sunnah of his Messenger in order to liberate the slave and prevent their penetration , explaining the main sources and ways to obtain it, this study was also investigated in the treatment of slavery and trading them, in addition to the study examined the role of the Egyption government and the efforts it exerted to combat this trade and cancel its abolition in the era of Mohamed Ali Pasha and his successors with the most important effects and consequences.

Keywords: Slavery - Egypt- Sudan- European countries-Britain- Mohamed Ali Pasha and his successors.

***Professor. Dr , Department of History, Faculty of Arts and Humanities ،Tishreen University,Syria, Lattakia.**
**** Ph.D. Student , Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Syria, Lattakia.**

مقدمة:

يعد موضوع الرق وتجارة الرقيق من أشد الموضوعات حساسية في أفريقيا عامةً، والسودان خاصةً الذي أصبح لمصر السيادة الكاملة على معظم أقاليمه منذ فتح محمد علي للسودان عام 1820م، وقد عانى السودان من انتشار الفوضى والاضطراب والمجاعة نتيجة لاستنزاف طاقاته البشرية ونقص اليد العاملة والكفاءات وانتشار الأمراض التي نتجت عن صيد الرقيق، حيث كان للزعماء المحليين في السودان دور كبير في ذلك من خلال استرقاق أبناء جلدتهم سواء عن طريق الأسر والسبي والخطف أو عن طريق الحروب وفرض العقوبات بحق مرتكبي الجرائم والمتخلفين عن سداد ديونهم، وما إلى غير ذلك من الوسائل التي كان يلجأ إليها هؤلاء التجار لصيد الرقيق وتجميعهم في محطات تمهيداً لبيعهم سواءً للتاجر الأوروبي أو العربي الذي اشترك في هذه التجارة اللاإنسانية من أجل الحصول على الأموال، فكان موقف الإسلام واضحاً من هذه الظاهرة انطلاقاً من قوله تعالى: ***(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)***، الأمر الذي أدى بالحكومة المصرية إلى التدخل لمنع هذه التجارة، فأصدرت عدة قرارات في عهد محمد باشا وخلفاءه طالبت بإلغاء تجارة الرقيق ومنعها وتحرير الأرقاء مع إعطائهم كافة حقوقهم وأوراقهم الثبوتية ومعاقبة من تثبت ممارسته لهذه التجارة، وأهم هذه القرارات كان عام 1877م في عهد الخديوي إسماعيل حيث اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على عدد من الأمور منها منع بيع وشراء الرقيق والمتاجرة بهم، وتفتيش السفن المصرية والبريطانية للتأكد من عدم وجود الرقيق إضافةً لفرض العقوبات الصارمة بحق مرتكبي هذه الجريمة، وغير ذلك من الأمور مما أسهم في وضع حد لاستنزاف طاقات السودان البشرية التي أثرت على جميع جوانب حياته، لذا كان من المفيد التركيز على دراسة هذه الظاهرة وكيفية إلغائها.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث وأهدافه في تقديم دراسة شاملة عن تجارة الرق في السودان خاصةً في هذه الفترة التي كثر فيها صيد الرقيق وازدياد قوافل التجار التي قصدت السودان للحصول على الرق وبيعه ، وذلك من خلال التعريف بالرق وموقف الإسلام منه ، وتوضيح لأهم مصادره وكيفية الحصول عليه، إضافةً إلى دراسة كيفية معاملة الرقيق من قبل مسترقيهم، والمتاجرة بهم ، كما وتتجلى أهمية البحث في موقف الحكومة المصرية في عهد محمد باشا وخلفاءه من هذه التجارة، وأثر هذه التجارة على المجتمع السوداني التي أثرت بشكل كبير على مختلف نواحي الحياة فيه.

منهجية البحث:

تقوم منهجية البحث على اعتماد المنهج التاريخي القائم على جمع المادة العلمية التاريخية التي تتعلق بموضوع البحث من المصادر والمراجع ودراستها وتحليلها والمقارنة بينها لاستخلاص الأفكار المناسبة في محاولة للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

النتائج والمناقشة:

أولاً–تعريف الرق وأنواعه وموقف الإسلام منه:

اشتهرت افريقيا عامةً والسودان خاصةً بالمتاجرة بالرقيق، فالرق هو حرمان الشخص من حريته الطبيعية وصيرورته ملكاً لغيره، وبذلك يصبح محروماً من حقوقه[1]. والرق نوعان:

1–الرقيق الأبيض ويكون اختياراً، حيث كانت تجارة الرقيق الأبيض تعنى بالنساء أكثر من الرجال، ويتم استغلالهم بمختلف الطرق.

2–الرقيق الأسود يأتى بأفراده قسراً عن طريق العنف والقوة تارةً، والشراء تارةً أخرى إذ كان الشراء يكثر في الأماكن الفقيرة والمعدومة التي يعاني أهلها من البطالة فيقومون ببيع أبنائهم وبناتهم، وأيضاً في حالة عجزهم عن تسديد ديونهم فيبعونهم لسداد ديونهم، ويعاملون معاملة قاسية[2]. ونتيجةً لذلك كان موقف الإسلام واضحاً من هذه المسألة اللاإنسانية وفيما يلي توضيح لذلك:

– موقف الإسلام من الرق وتجارة الرقيق:

لم يشرع الإسلام الرق كما شرعته الأمم الأخرى فجعلت منه نظاماً طبيعياً أو إلهياً وإنما وضع نظاماً تدريجياً لعتق الرقيق ورغب فيه وجعل العبودية لله فقط، لأن الله خلق الخلق ليعبدوه ويوحدوه، ويمتثلوا أوامره ويجتنبوا نواهيه [3]، وكان من أوائل ما نزل في القرآن الدعوة إلى ذلك قوله تعالى***(فلا أقتحم العقبة، وما أدراك ما العقبة، فك رقبة)***[4] ، ونظراً لأن جذوره كانت متغلغلة في أعماق النفوس والمجتمع ولا يمكن اقتلاعه بسهولة بين عشية وضحاها لذلك اقتضت الحكمة الإلهية القضاء عليه بالتدرج لأنه لو حاول القضاء عليه دفعة واحدة لخلق مشكلة اجتماعية واقتصادية سواء فيما يخص الرقيق الذين اعتادوا على حالتهم هذه بعد أن وجدوا المأوى والمأكل والملبس عند ساداتهم ولو تم تحريرهم فجأة لتشردوا وماتوا جوعاً وبرداً وحراً، أو فيما يخص المالكين لأنهم بذلك ستتوقف أعمالهم ويخسرون الكثير نتيجةً لاعتمادهم على هؤلاء الرقيق في كثير من الأعمال كالفلاحة والتجارة وتدبير المنزل وغير ذلك من الأعمال، ولتفادي هذا الاضطراب في البناء الاجتماعي قاوم الإسلام الرق بطريقة منظمة ومتدرجة، مبتدأً بتحضير النفوس والمساواة بين الناس، وقلب المصطلحات من عبد إلى عامل ومن سيد أو مالك إلى صاحب عملٍ[5].

---

[1] الرق لغةً: بالكسر العبودية وهو مصدر، ورق الشخص يعني رقه من باب ضربه فهو رقيق، ويتعدى بالحركة والهمزة: فيقال رققته أرقةً من باب قتل، وأرققته فهو مرقوق ومرق، وأمه مرقوقة ومرقة، ويطلق الرقيق على الذكر والأنثى وجمعه أرقاء، فيقال: عبيد رقيق وليس في الرقيق صدقة: أي عبيد الخدمة،وفي الفقه" الرق عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر"

أحمد شفيق. *الرق في الإسلام*، تر: أحمد زكي (الجيزة: مكتبة القاهرة، ط1، 2010م) ص9. أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. *المصباح المنير*(بيروت: مكتبة لبنان، 1987م) ص90. انظر أيضاً: *الموسوعة الفقهية*(الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 45 جزء، ط2، 1992م، ج23) ص12

[2] إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا* (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013م) ص271. انظر أيضاً: مريم بن نوح. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي– المرأة أنموذجاً*–رسالة ماجستير(الجزائر: جامعة لخضر – باتنة، 2009–2010م) ص69.

[3] محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي. *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*(جدة: مجمع الفقه، 7 مجلدات، د.ت، المجلد الثالث) ص 506.وانظر أيضاً: عبد السلام الترمانيني. *الرق ماضيه وحاضره*(الكويت: عالم المعرفة،1978م) ، ص 32.

[4] آية البلد (13)

[5] مريم بن نوح. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي– المرأة أنموذجاً*، ص142و148.

انطلق الإسلام في محاربة تجارة الرقيق وتحريم الاسترقاق من قاعدته " ***إن المسلم المولود من أبوين حرين لا يجوز استرقاقه في أي حال من الأحوال***"[1] فليس هناك في القرآن والسنة من يأمر بالاسترقاق، بل هناك مئات النصوص تدعو للعتق، فأبطل ما كان متعارفاً عليه من أسباب تتيح استرقاق الإنسان وسلب حريته وجعل الثواب لمن يسعى إلى عتق الرقيق، كما وضع الكثير من القواعد التي من شأنها القضاء على المشكلة على سبيل التدرج حتى لا تتفاجأ المجتمعات بإلغاء تجارة الرقيق دفعة واحدة[2]، حيث اعتبر أن الرق نظاماً دولياً لا يمكن إلغاءه من جانب واحد، لذلك اتبع افي سبيل ذلك منهجين: أولهما تضييق مصادر الرق، وثانيهما فتح أبواب العتق والترغيب فيه.

-**تضييق أبواب الرق:** حيث قضى الإسلام عليها ولم يبق منها إلا سببين هما رق الحرب ورق الوراثة اللذان ضيقهما الإسلام أيضاً ووضع لهما شروطاً كالتالي:

1-بالنسبة لرقيق الحرب الذي أبقاه الإسلام لحكمةٍ، إذ واجه الإسلام بعد ظهوره تقاليداً في الحرب كان معترفاً بها، فما دامت الحروب قائمة فلا بد من وجود أسرى بين الطرفين، وليس من حسن السياسة أن تشجع عدوك عليك بإطلاق أسراه بينما أهلك وأتباع دينك يعانون العذاب عند هؤلاء الأعداء فالمعاملة بالمثل هي أحسن وسيلة[3]، كما وليس من المعقول إطلاق سراح الأسرى من الأعداء وعدم استرقاقهم على حين أن هؤلاء كانوا يأسرون المسلمين ويسترقونهم[4] ، لذلك اشترط الإسلام بالنسبة لرقيق الحرب في الحرب ما يلي:

أ-ألا تكون بين فريقين مسلمين وإنما قتالاً ضد الكفار لأن المسلم لا يسترق، وإنما الاسترقاق يقع على أسرى غير المسلمين.

ب-ألا يكون المسلم هو المعتدي، بل يجب أن يكون في حالة دفاع لكي يعتبر الأسير رقيقاً[5].

ج-بالنسبة للأسرى فقد أعطى الإسلام للمسلمين الحق في أن يعاملوا الأسرى معاملة حسنة ولا يسترقوهم، وإذا أسلم الأسير فقد أصبح حراً بإسلامه، فالإسلام لم يجعل الرق وسيلة قهر وإذلال، وإنما جعله وسيلة لنقل الرق من الكفر إلى الإيمان ودمجه في المجتمع الإسلامي وفي موقف الإسلام من الرق يقول ول ديورانت: " عمل الإسلام على تضيق دائرة الاسترقاق وتحسين حال الأرقاء، فقصر الاسترقاق المشروع على من يؤمرون في الحرب من غير المسلمين وعلى أبناء الأرقاء أنفسهم، أما المسلم فلا يجوز أن يسترق كما كان ذلك في الدين المسيحي " [6]

2-أما رقيق الوراثة فقد ضيقه الإسلام بأن أوجب أن تصير الأمة المسترقة وولدها أحراراً بعد موت سيدها التي ولدت منه.

---

[1] **أحمد شفيق. *الرق في الإسلام*، ص55.**

[2] **عطية مخزوم الفيتوري. *دراسات في تاريخ شرق أفريقيا وجنوب الصحراء (مرحلة انتشار الإسلام)*، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1998م) ص99.**

[3] **أحمد شفيق. *الرق في الإسلام*، ص55.**

[4] **جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية* (دار الفكر العربي، 1996م) ، ص195، انظر أيضاً: عبدالله ناصح علوان. *نظام الرق في الإسلام*(جدة: دار السلام، 2003م) ، ص18.**

[5] **مريم بن نوح. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي- المرأة أنموذجاً* ، ص149. انظر أيضاً: *الموسوعة الفقهية*، ص12**

[6] **عبد السلام الترمانيني. *الرق ماضيه وحاضره أفريقيا*،ص32-33. انظر أيضاً: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي. *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، ص 506-507 .**

- فتح الإسلام أبواب الحرية بوساطة كثير من الحالات منها:

أ-حث الإسلام على عتق الأرقاء مسلمين أكانوا أو غير مسلمين، وجعله من القربات إلى الله تعالى التي تؤدي إلى السلامة من عذاب الله[1]، يقول الرسول (ص) ***"من أعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله بكل عضوٍ منه، عضواً من النار، حتى يعتق فرجه بفرجه"*** وكذلك جعل ثواب عتق المسلم أكثر من ثواب عتق غير المسلم[2].

ب-التحرير بالكفارة والزكاة:

-جعل الإسلام كفارة القتل الخطأ تحرير رقبة، ودية مسلمة إلى أهله، قال تعالى: ***(ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله)***[3]، كما جعل كفارة الحنث باليمين أيضاً تحرير رقبة.

- وجعل كفارة ضرب الرقيق بعتقه لقوله صلى الله عليه وسلم" ***من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه***" [4].

-جعل سهم من الزكاة لتخليص الرقاب من الرق والأسر [5]، قال تعالى***(إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضةً من الله والله عليم حكيم)***[6].

ج-التدبير والمكاتبة: فالتدبير أن يعلق السيد عتق عبده بموته، كأن يقول له أنت حر بعد الموت، أما المكاتبة هي أن يطلب العبد من سيده أن يعتقه بمكاتبة مقابل مبلغ من المال يتفق عليه الرقيق مع سيده على أن يؤديه الرقيق لسيده مقسطاً، فإذا أداه فهو حر[7] ، ***قال تعالى(والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي أتاكم..)***[8]

كما حث الإسلام على معاملة الرقيق على أنه كائن إنساني له حق الحياة، ومعاملته معاملة خاصة يشعره بإنسانيته في لقاءاته مع الناس ومساواتهم مع الجنس البشري في الحقوق والواجبات[9] انطلاقاً من قوله تعالى:

(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)[10]، كذلك أوصى أن يطعم السيد العبد المسترق مما يأكل، ولا يكلفه من الأعمال مالا يطيق، ومخاطبته بما يشعره أنه بين أهله وذويه، وتزويج من رغب بالزواج منهم[11].

وهكذا كان للإسلام موقف واضح بخصوص الرق والاتجار به، وفي ضوء ذلك لابد من الحديث عن أهم منابع الرق وكيفية الحصول عليهم.

---

[1] **مريم بن نوح. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي- المرأة أنموذجاً* ،ص150**

[2] **أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. *صحيح مسلم*. تحقيق: نظر بن محمد الفارابي(الرياض: دار طيبة، ط1، 2006م) رقم الحديث(23)، ص 705.**

[3] **سورة النساء، آية(92).**

[4] **أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. *صحيح مسلم*، رقم الحديث(1657)، ص785.**

[5] **مريم بن نوح. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي- المرأة أنموذجاً*، ص150. انظر أيضاً: عبد الله ناصح علوان. نظام الرق في الإسلام، ص51-52.**

[6] **سورة التوبة، آية(60).**

[7] **عبد الله ناصح علوان. نظام الرق في الإسلام، ص53-54.**

[8] **سورة النور، آية(33)**

[9] **المرجع السابق، ص29.**

[10] **سورة الحجرات، آية (13).**

[11] **عبد الله ناصح علوان. نظام الرق في الإسلام، ص 34-35. انظر أيضاً: أحمد شفيق. *الرق في الإسلام*، ص71-72.**

ثانياً–مصادر الرق:

تطورت عملية الحصول على الرقيق بمضي الزمن بعد أن ازدادت الحاجة إليهم نتيجة للتوسع والتحديث في الاقتصاد الزراعي، وقيام الدولة المركزية الذي أدى لنمو متزايد لظاهرة الرقيق العسكري لحراثة الثغور النائية للدول التي أخذت في التوسع، فنظمت عمليات القنص والشحن وعقدت عقود احتكار هذه التجارة، حيث كان الرقيق يؤخذون من السودان من قبل الزعماء المحليين الذين يقومون بتسليمهم إلى التجار الأوروبيين أو العرب في مصر والحجاز وغيرها نظراً لما كانت تدره هذه التجارة من أرباح طائلة عليهم، إذ يروى أن دارفور كانت تصدر في العام الواحد ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف رقيق إلى تركيا ومصر، وفيما يلي ذكر لأهم مصادر الرق يمكن حصرها فيما يلي:

1–القرصنة والسبي والخطف: حيث كان القراصنة يغيرون على المدن والجزر ويخطفون سكانها ويبيعوهم في أسواق النخاسة [1].

2–الحروب العسكرية: إذ أن كثرة الحروب تؤدي إلى كثرة الأسرى الذي كان مصيرهم إما القتل أو الاسترقاق.

3–ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة كالقتل والسرقة والزنا، فمرتكب هذه الجرائم يسترق لمصلحة الدولة، وتعد هذه المؤثرات الثلاثة من أخصب موارد الاسترقاق [2].

4–الأفراد العاطلين عن العمل أو المتخلفون عن سداد ديونهم أو المرتزقة الذين كانوا يضعون أنفسهم في خدمة الأثرياء، كما كان القانون يجعل الذين يرتكبون بعض الجرائم عبيداً ويحق للسيد قتل عبده إذا خرج عن طاعته [3].

5–سلطة الوالد على ولده: فكان الأب يبيع أبناءه نتيجة للفقر والحاجة.

6–سلطة الشخص على نفسه: كان بإمكان الشخص أن يتنازل عن حريته مقابل المال لسد حاجاته، إذ كان يلجأ إلى بيع نفسه إذا احتاج أو جاع.

7–تناسل الأرقاء: كان الأسياد يعمدون إلى تزويج رقيقهم فيما بينهم، أو كان السيد نفسه يتزوج أمته وذلك لزيادة عدد الرقيق، لأن من يولد من أمة يكون رقيقاً ولو كان والده حراً[4].

8– الشراء: إذ كان الزعماء المحليون يقومون بمقايضة الأوروبيين على الرقيق كبديل عن الضرائب المقررة عليهم أو مقابل السلع الأوروبية المصنوعة[5]، حيث كان الراغبون في الشراء كثيرين إما لسد فراغ أحدثه الموت في عدد الأرقاء الأرقاء الموجودين في بيوتهم، وإما للمغالاة في مظاهر الأبهة والترف، إلى درجةٍ أنه كان يوجد بيوت غاصة بالجواري ولا يعرف أربابها منهن إلا القليلات فيقبلون أفراداً أفراداً على محلات الجلابين ويشترون ما يطيب لهم من الرقيق المعروض، وقد كان هؤلاء النخاسين يعاملون الرقيق معاملة سيئة إلى درجة أن اثنين منهم تخاصما مرة على ملكية بنت سوداء، فطعنها أحدهما بخنجر حتى لا يأخذها خصمه[6].

---

[1] **فيصل محمود موسي. *موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر* (ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة،1997م) ص77.**

[2] **عبد الله ناصح علوان. *نظام الرق في الإسلام*، ص11.**

[3] **جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*، ص194.**

[4] **مريم بن نوح. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي– المرأة أنموذجاً*، ص149.**

[5] **مارمول كربخال. *افريقيا*، تر: محمد خضر ومحمد حجي وآخرون،3 أجزاء (الرباط: دار المعرفة للنشر، 1988–1989م،ج1) ص52.انظر أيضاً: دينا العشري." الدور الافريقي في تجارة الرقيق وتأثيره الإنساني". *المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية* (2017/1/4م) ص3.**

[6] **إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*، ص 271.**

9-ومن المصادر الأخرى لتجارة الرقيق أيضاً ما يمنحه الحاكم العام للضباط وكبار رجال الكنيسة على سبيل المكافأة من الإقطاعيات الضخمة من الأرض التي تشمل عدداً من القرى والقبائل، ويقوم أصحاب هذه الإقطاعيات بدورهم بتحصيل ضرائبهم من زعماء القبائل والقرى على صورة رقيق يبيعونهم للتجار، فقد كان من المألوف أن الكنيسة كانت تلجأ إلى تمويل مشاريعها الدينية عن طريق عوائدها من تجارة الرقيق[1].

ثالثاً-المتاجرة بالرقيق:

كان السودان مسرحاً للمتاجرة بالرقيق و معبراً لها، ومما ساعد على انتشاره هذه التجارة في السودان دون غيره انتشار الفقر وتفشي البطالة وتأثير الحروب واتساع رقعة النزاعات المسلحة، إضافةً لتفاقم الفساد في الحكم والإدارة والخدمة المدنية، ويمثل استباحة العصابات المتعددة الجنسيات حدود السودان المفتوحة على دول كثيرة، إضافةً إلى المنفذ المتمثل في البحر الأحمر عاملاً حيوياً لتنامي عملية التهريب والمتاجرة بالبشر معاً[2] ، إذ كان هناك تجار ووسطاء محليين سودانيين من قبائل محلية اشتركوا في هذه التجارة وجعلوا من سنار ودارفور مستودعاً لتجارة الرقيق ومن أهلها فريسةً لباقي الدول التي أخذت تتسابق على للحصول على الرقيق بوساطة القنص أو الاتفاق مع التجار المحليين[3].وليس أدل على ذلك من تعليق هورس مان (Horace Maann) النائب في مجلس العموم الأمريكي الذي ذكر قائلاً" أن الإنسان يخجل من الأفعال التي اقترفها تجار الرقيق، فقد كانت الدول تلهث من أجل الحصول على الذهب الأسود، وحتى يمكنها الحصول عليه عقدت اتفاقاً مع اللصوصية، وكانت وسائلها للحصول على أغراضها من هذه التجارة في الرقيق هي السلاسل الحديدية والقيود والأسلحة النارية وغيرها لاصطياد الجنس البشري[4] ".

إلا أن هذه التجارة كانت قد اشتدت في هذه الفترة بالرغم من مقاومة الحكومة المصرية لها كما سنرى، فالبحارة في جهات النيل الأبيض، والتجار في جبل النوبة وفي جهات كردفان الجنوبية كانوا لا يتوانوا عن صيد الرقيق والسير بهم إلى الأسواق لبيعهم إما باطلاع الحكومة وموافقتها الصامتة أو خفية وخلسة بمساعدة شركاء لهم، حيث كانت قوافل التجار تنقل الرقيق إلى جانب السلع الأخرى من السودان إلى أوروبا ومصر والحبشة وسائر الأقطار الأفريقية في الشمال والغرب ، فينزلون بأقواهم وأكثرهم جمالاً إلى مصر، إما عن طريق النيل في مراكب يرفعون عليها رايات دول عربية ليحتموا بها، وإما عن طريق الصحراء إلى أسيوط[5]، وقد ترتب على تمتع تجار الرقيق بذلك النفوذ الكبير أن انتشرت في ربوع السودان الذي أصبح مسرحاً لصيد الرقيق حالات من الفوضى والاضطراب، كما قامت الحروب الأهلية بين خاطفي الرقيق والسكان المحليين الذين أصبحوا يعيشون في حالة خوف دائم نتيجة لغارات صائدي الرقيق بحيث لم يعد لهم هدف سوى الدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي نتج عنه إهمال الزراعة وجوانب الحياة الأخرى وبالتالي كثرة المجاعات التي أودت بحياة مئات الألوف[6].

---

[1] **فرغلي علي تسن هريدي. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف-الاستعمار-الاستقلال)*،(الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2008م) ص86.**

[2] **منى عبد الفتاح."ظاهرة تقترفها العصابات أمام ضعف..السودان والرق..الحكومة ووفرة الحروب". *مجلة العربي*، 2014م، ص6**

[3] **محمد فؤاد شكري. *الحكم المصري في السودان(1820-1885م)*، (دار الفكر العربي، 1947م) ص12.**

[4] **فرغلي علي تسن هريدي. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف-الاستعمار-الاستقلال)*، ص18.**

[5] **عبد الله حسين. *السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية*، ص208-209. انظر أيضاً: محمد فؤاد شكري. *الحكم المصري في السودان(1820-1885م)*، ص13-17.**

[6] **عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي اسماعيل (1863-1819م)*،(جامعة الزقازيق، ط1، 1997م)، ص32.**

وقد تراوحت أسعار الرقيق بحسب لونه واستخدامه حيث كان ثمن الرقيقة السوداء ما بين 10–12جنيه، بينما كان ثمن الرقيقة البيضاء يختلف بين 200و 500 جنيه، ويتراوح أحياناً تبعاً لجمال الجارية المبيعة ما بين 800و 1000 جنيه، في حين كان ثمن الرقيقات التي سبق استخدامهن أرخص من غيرهن، إلا من كان منهن صاحبات حرف، كأن تكن طاهيات أو ما شابه ذلك فإنهن في مثل هذه الحالة كن يبعن بثمن أعلى، وأما الخصيان فكانوا أعلى ثمناً من الجميع لندرتهم، حيث كان السبب في ندرتهم قلة نجاح عملية الخصي، وموت تسعين في المائة منهما[1]

رابعاً–معاملة الرق:

لم تكن معاملة الرقيق على درجة واحدة بين الدول المستوردة للرقيق سواء العربية منها أو الأوروبية، فهي تختلف باختلاف العادات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، فعند العرب كان الرقيق يعامل معاملة حسنة مع أنه كان مملوكاً حيث حرص حكام مصر على أن يضمنوا للرقيق المجلوب من السودان حالة استقرار ونظام، وذلك بإلحاقهم في الجيش المصري وتعليمهم الزراعة وبعض الصناعات والحرف[2]، على عكس الأوربيين إذ أنه بعد اكتشاف العالم الجديد ازداد الطلب إلى الأيدي العاملة لتعمير الأراضي الواسعة وزراعتها بسبب عدم صلاحية الأوروبيين للعمل[3].

كان الرقيق المنزلي هو النوع الأكثر شيوعاً في المجتمعات العربية والإسلامية، إذ أنه أوجد نظاماً خاصاً من العلاقات الاجتماعية والشخصية بين الرقيق ومالكه وهذا ما ميزه عن غيره، ولعل ما يؤكد ذلك أنه على الرغم من إلغاء الاسترقاق في المجتمعات العربية إلى أن كثيراً من الرقيق رفضوا ترك مالكيهم، حيث نجد في مرحلة تاريخية معينة أن حالة الرقيق عند العرب أفضل بكثير مما هي عليه عند الأوروبيين، وما يدل على ذلك ما كتبه الرحالة البرتغالي دورات باربوسا في أوائل القرن السادس عشر حيث ذكر بأن حالة الرقيق كانت تدل على إنسانية مالكيهم من العرب، حتى ليعجز المرء أن يميز الرقيق عن مالكه أحياناً[4].

إضافةً لذلك كان الرقيق يستخدمون عادةً كجنود أو عمال أو موظفين أو فلاحين لفلاحة الأرض بالفؤوس والشبان منهم كانوا يتربون مع أولاد سادتهم ويتعلمون ويتأدبون معاً على حد سواء، حتى إذا بلغوا سناً معينة أعتقهم مواليهم و زوجوهم بناتهم، وكان بعضهم أيضاً يتولى المناصب الرفيعة في إدارة الحكومة[5] ، وأما النساء فقد كان يعملن كخادمات في البيوت أو يأخذن بقصد الزواج أو امتاع ساداتهم، يقول ستافريا نوس معبراً عن ذلك" احتل العبيد منزلة اجتماعية دنيا، ولكنهم أحياناً يقترنون بالعائلات التي يخدمونها مما يوفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة، وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال لم يكن محظوراً، وينال أحفادهم بعد الجيل الثالث شرف العضوية التامة حيث يتساوون بأقرانهم في تجمعاتهم " [6].

وعلى الرغم من المساوئ التي لحقت بتجارة الرقيق العربية التي كانت تحصل على الرقيق من السودان إلا أنها لم تكن تقارن بما كانت عليه تجارة الرقيق الأوروبية، فعلى الرغم من المتاعب الكبيرة التي تتعرض لها قافلة الرقيق التي تنقل الرقيق من السودان إلى الدول الأخرى والذين يجبرون خلالها على قطع الطريق الطويل من الداخل إلى ساحل البحر

---

[1] **إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*، ص271.**

[2] **محمد فؤاد شكري. *الحكم المصري في السودان(1820–1885م)*، ص19.**

[3] **فيصل محمد موسي. *موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر*، ص79.**

[4] **Spencer Trimingham. A History of *Islam in west Africa* (Oxford, 1970)p212**

[5] **عبد السلام الترمانيني. *الرق ماضيه وحاضره*، ص54. انظر أيضاً: أحمد شفيق. *الرق في الإسلام*، ص93.**

[6] **هاني جودة. أثر تجارة الرقيق على أفريقيا**
< http://www. hani-jouda.blogspot..com/2016/3/blog post,htm\p.4 >. 1أغسطس 2017م

ويموت العشرات منهم تعباً أو عطشاً إلا أن ذلك كان يحدث أيضاً لتاجر الرقيق المرافق لهم، لذلك لا داعي للاعتقاد بأن التاجر العربي يتعمد إساءة معاملة الرقيق باختلاق المتاعب له لسبب بسيط هو أنهم سلعته وتجارته والقافلة هي كل ثروته، ولهذا فإن مصلحته كانت الإبقاء على الرقيق أحياء سالمين ليتسنى له بيعهم في الأسواق[1].

على النقيض من ذلك فقد كان الأوروبيون يسيئون معاملة الرق حيث كانوا ينظرون إليهم في غالبية الأحيان كحيوانات لا تستحق الحرية.

وقد بين الرحالة المستكشفين المعاملة السيئة التي لقيها الرقيق السودانيين على يد تجار الرقيق الأوروبيين حيث كانوا يصطحبونهم في العمليات العسكرية مما يؤدي إلى هلاك الكثير منهم خلال المسيرة الشاقة من الداخل إلى الساحل وما إن يصلوا إلى الشاطئ[2] حتى يعمدوا على تجميعهم في حظائر ومخازن مظلمة تعبث فيها الحشرات والفئران، ليستريحوا مما حل بهم من ضعف وهوان بسبب المسافات الطويلة التي قطعوها سيراً على الأقدام من جهة، ولينتظروا الناقلات لكي تقلهم من جهة أخرى، وإذا ما تأخرت السفن فأنهم يؤجرون للعمل في المزارع المجاورة والإنشاءات الحكومية[3]،وهم مقيدون بالسلاسل الحديدية وعليهم حراس في أيديهم أسواط يهوون بها على أيدي هؤلاء التعساء ورؤوسهم بسبب أو بدون سبب، وكان من يسقط منهم إعياء يفك وثاقه ويترك في مكانه يلفظ أنفاسه الأخيرة[4]، ومن المعلوم أنه كان للمالك كل الحقوق على عبده، فمن حقه معاقبته بأشد العقوبات كالجلد وغيره، وفي حالات الهرب كان يحق للسيد قطع أحد قدمي العبد أو اصطياده من جديد، ومن حقه أيضاً استخدام السلاح الناري ضده أو قتله به[5]، وقد ذكر بوفيل أن الظروف كانت أشد قسوة في رحلة الرقيق عبر الصحراء الكبرى وقليل منهم كان يصل سالماً إلى أسواق بنغازي وتلمسان وطرابلس وغيرها، وأن كل مسافر في الصحراء كان يقرر مدى الخوف والهلع الذي ينتابه حين يجد ألافاً من الهياكل الأدمية من الرقيق تتكاثر حول الآبار مظهرة الأمل الجديد للوصول إلى الماء ثم الموت نتيجة التعب[6]، ونتيجةً لذلك كان لابد من اتخاذ إجراءات للحد من هذه التجارة التي انعكست سلباً على المجتمع السوداني.

خامساً–مكافحة الحكومة المصرية لتجارة الرقيق في السودان في عهد محمد باشا وخلفائه:

عانى السودان خلال هذه الفترة من تجارة الرقيق التي تعد جريمة بحق الإنسانية، هذه الجريمة لم تقتصر فقط على المستعمر الأوربي فحسب، بل تقع على عاتق الأفريقي ذاته الذي دفعه طمعه إلى سرقة ونهب شقيقه الأفريقي واسترقاقه، مما أدى إلى انتشار الفوضى والاضطراب في السودان، وكان مما زاد في بؤس السودانيين أن تجارة الرقيق الشائنة بلغت أوجها في هذا الفترة فعظم شأن الجلابين والنخاسين من التجار الذين كانوا يقومون بنقل قوافل الرقيق إلى الأسواق الخارجية الأوروبية منها والعربية وبخاصةٍ إلى الحجاز ومصر، وقد استمرت هذه التجارة نشطة نتيجة لحاجة السادة والأعيان إلى الرقيق في خدمة المنازل والعمل بالزراعة وغير ذلك من الأعمال، فأثر ذلك تأثيراً بليغاً في حياة أهل السودان من جميع النواحي وخاصةً الاقتصادية نتيجة لإهمال الزراعة الذي يرجع إلى نقص اليد العاملة الأمر

---

[1] **جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*، ص201.**

[2] **أحمد شفيق. *الرق في الإسلام*، ص54. وانظر أيضاً: عبد الله ناصح علوان. *نظام الرق في الإسلام*، ص13–14**

[3] **فرغلي علي تسن هريدي. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف–الاستعمار–الاستقلال)*، ص17–18.**

[4] **جلال يحيى. *تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر* (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999م) ص183–184. انظر أيضاً: زاهر رياض.*استعمار افريقيا* (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،1965م) ص64.**

[5] **جلال يحيى. *تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر*، ص190.**

[6] **Bovill. *The Golden Trade of the Moors*(Londen,1958) P243**

الذي انعكس أيضاً على مصر إذ كان للرق أيضاً المكان المعترف به في حياتها الاجتماعية[1] ، إزاء ذلك كان على مصر تشديد قبضتها على مناطق جلب الرقيق وأسواقه الواقعة في الجهات التابعة لها منذ الفتح المصري للسودان، وأيضاً ضرورة وضع أماكن الرقيق الأصلية في أعالي النيل وبحر الغزال تحت الإدارة المصرية ، وكذلك السيطرة على المنافذ البحرية التي كان يستخدمها التجار في تهريب الرقيق، وذلك من أجل تضييق الخناق على تجار الرقيق والقضاء على هذه التجارة في مواطنها الأصلية[2] وقد بذلت الحكومة المصرية في سبيل ذلك كل جهدها، كما أنها وتحقيقاً لغايتها في مكافحة تجارة الرقيق فقد تعاونت مع بريطانيا التي كانت تعمل على منعها ليس بدافع الإنسانية بل للدعاية لنفسها، ومن أجل المحافظة على سياستها الاقتصادية وخاصةً الصناعة التي كانت تخشى من منافسة البضائع الأمريكية لها، حيث كان الرقيق ينقل إلى أمريكا ويعمل هناك فتصبح نتيجةً لذلك المواد الأولية رخيصة، والصناعة قليلة التكاليف لرخص اليد العاملة، وبذلك تستطيع البضائع الأمريكية الرخيصة قليلة التكاليف لرخص اليد العاملة، وبذلك تستطيع منافسة البضائع البريطانية الغالية الثمن، ومنع تجارة الرقيق يعني قطع مصدر العمال الذين يعملون بأجور رخيصة[3]، وفي ضوء ذلك أرسلت بريطانيا بعثة لمقابلة محمد علي [4] –فمن المعلوم أن سبب قدومه إلى السودان عام 1820م هو رغبته في التوسع، وتجنيد السودانيين في الجيش المصري، وسد حاجاته من الأيدي العاملة السودانية لخدمة مشروعاته الزراعية والصناعية وتنشيط حركة التجارة بين مصر والسودان وإيجاد تكامل اقتصادي بينهما ، ونتيجة لذلك أصبح لمصر السيادة على معظم الأقاليم السودانية ، وبقيت السودان من ذلك الوقت تتبع مصر أيام محمد علي وأسرته من بعده[5]– فاقترحت البعثة عليه التوقف عن صيد الرقيق السود لأنه عمل لا يتفق مع مبادئ العدالة والإنسانية، إذ أن جنوده كانت بين وقت وآخر تقوم بالهجوم على قرى السودان فتأسر الفتيان ذكوراً وإناثاً ثم يبقونهم في قبضتهم لقاء رواتبهم وهذا عمل يتنافى مع مبادئ العدل والإنسانية لذلك كان يجب العمل على منعه منعاً لاستمراره في المستقبل[6]، كما طالبته بأن يمتنع عن دفع رواتب الموظفين والجنود والضباط في السودان بالرقيق – حيث كان محمد علي يمنحهم الرقيق مقابل رواتبهم التي عجز عن دفعها– و قد اجتمع لدى محمد علي من الأسباب ما جعلته يتفق مع البعثة البريطانية في وضع حد لتجارة الرقيق خاصةً بعد أن فشلت محاولاته في إيجاد جيش منهم[7]، منهم[7]، لذلك كان عليه في البداية أن يشدد قبضته على المنافذ البحرية التي كانت تستخدم في تهريب الرقيق كإجراء أولي في سبيل محاربة هذه التجارة وإصدار قرار بإبطالها[8]،ومن الملاحظ أن محمد علي كان جاد في ذلك والدليل تلك

---

[1] محمود شاكر. السودان(بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1981م) ص27.

[2] عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي إسماعيل*، ص33.

[3] محمود شاكر. السودان، ص27

[4] محمد علي (1769–1849م): والي مصر ولد بمدينة قوله من أعمال مقدونية، كان والده يسمى إبراهيم آغا من ضباط تلك المدينة تركه ولم يبلغ من العمر الأربع سنوات، فكلفه عمه على ولاية مصر، يعد مؤسس الأسرة العلوية التي حكمها حتى عام 1952م، وواضع أساس النهضة المصرية الحديثة، ساعد السلطان العثماني محمود الثاني في حربه ضد الثائرين ثم نشب الصراع بينه وبين السلطان فاستولى على سوريا. منير البعلبكي. *معجم أعلام المورد*(بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1992م) ص420. انظر أيضاً: اسمعيل سرهنك. *حقائق الأخبار عن دول البحار*، 3 أجزاء (مصر: المطبعة الأميركية، ط1، 1312، ج2) ص220.

[5] عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي اسماعيل (1863–1819م)* ص19–20. انظر أيضاً: محمود شاكر، السودان، ص23. فرغلي علي تسن هريدي. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف–الاستعمار–الاستقلال)* ص95.

[6] جورج يانج. تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 1996م) ص 150–151

[7] جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*، ص211.

[8] عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي إسماعيل*، ص33.

تلك الإجراءات التي اتخذها حين زار السودان عام 1838م حيث أصدر أوامره بمنع حملات جلب الرقيق وبيعهم و إطلاق سراح الموجدين منهم في الزرائب التي أنشأها التجار كمحطات للانطلاق إلى صيد الرقيق في جهات بحر الغزال وأعالي النيل الأبيض، وإعادتهم إلى أوطانهم[1]، خاصةً أنه لم يعد بحاجة إلى الرقيق بعد أن حدد عدد الجيش بثمانية عشر ألفاً من الجنود، وبعد أن فشلت النهضة الصناعية في مصر بسبب منافسة الصناعات الأوروبية لها[2] لكن إجراءاته وقراراته ظلت حبراً على ورق، كما سار في نفس الاتجاه خليفته عباس الأول[3] الذي حاول أن يصرف اهتمام التجار عن تجارة الرقيق بإلغائه احتكار الصمغ لكن التجار استمروا في ذلك بل قويت شوكتهم وعملوا على إنشاء محطات واتخاذها قواعد لإرسال حملاتهم لصيد الرقيق، وهكذا لم يتحقق القضاء على صيد الرقيق، مما دفع محمد سعيد باشا[4] الذي خلفه إلى إصدار أوامر مشددة أثناء زيارته للسودان عام 1856م بإبطال تجارة الرقيق ومنع صيد السود ومعاقبة كل شخص يتهم بممارسة تلك التجارة، ولما كان البحارة الذين يعملون مع التجار الأوروبيين في النيل الأبيض يحضرون معهم الرقيق كان يأمر بضبط هؤلاء وعتق الرقيق المجلوب، ولكن ذلك لم يجد نفعاً أيضاً ولا أفادت المحطات العسكرية التي أقامها في البلاد في سبيل ذلك شيئاً، وذلك لأن البلاد لم تكن مستعدة لذلك خاصةً بعد أن اعتادت على حالتها هذه ، لذلك فإن مسألة الرق كانت من المسائل التي أخفق النظام المصري في علاجها[5]، ولما ولما آل الحكم إلى الخديوي إسماعيل[6]عام 1863م وجد أن عدداً من تجار أعالي النيل الأبيض يستخدمون الرقيق في حملات منتظمة، وهذا يشكل خطراً على دولته ومملكته ومنافساً قوياً له في مد حدود دولته وتوسعها، لذلك قرر إنهاء تجارة الرقيق حتى يتمكن من توسيع حدود دولته إلى الحدود الطبيعية لوادي النيل[7]، فأصدر أوامره إلى حكمدار حكمدار السودان موسى حمدي باشا بتعقب تجار الرقيق والقضاء عليهم ،وتنفيذاً لذلك قام موسى باشا بإلقاء القبض على سبعين مركباً مشحوناً بالأرقاء وأتى بالمسبيين منهم إلى الخرطوم فوزع قسم منهم على الملوك، أما الباقون فقد

---

[1] المرجع السابق، ص32. انظر أيضاً: جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*، ص211.

[2] فرغلي علي تسن هريدي. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف–الاستعمار–الاستقلال)*، ص99.

[3] عباس الأول(1848–1854م) ابن طوسون بن محمد علي، تولى الحكم عام 1849م، ولكنه كان حاكماً مستبداً عدواً لكل حركة إصلاح إصلاح على خلاف جده محمد علي، أهم أعماله إنشاء خط حديدي في مصر بين القاهرة والإسكندرية بوساطة شركة إنكليزية لتسهيل المواصلات بين الهند وأوروبا عن طريق مصر، انتهت حياته بموته مقتولاً في قصره في بنها عام 1854م.

محمد صبري. *تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث*(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 1996م) ص80–82.

[4] محمد سعيد باشا(1854–1863م): ابن عباس الأول، تولى العرش بعد وفاة والده عام 1854م ، أسهم في تطور مصر من خلال العديد من الإصلاحات التي أحدثها في مصر في جميع النواحي ولكنه كان مبذراً ، دام حكمه تسع سنوات حيث توفي عام 1863م تاركاً مصر شبه مفلسة نتيجة إسرافه وتبذيره.

حنا فهمى ويصا. *أسيوط حدوتة عائلة مصرية*(مصر: الأهرام، 1997م) ص83–85

[5] أحمد المصطفى التوم شرفي. *صمويل بيكر وغوردون ودورهم في محاربة تجارة الرقيق*. بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس في التاريخ(السودان: جامعة الخرطوم، 2013م)ص10–12. انظر أيضاً: إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، ص270*. جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*، ص211

[6] اسماعيل باشا (1830–1895م): خديوي مصر ابن ابراهيم باشا بن محمد علي باشا تربى في مدارس فرنسا مع إخوته أحمد باشا الأكبر ومصطفى باشا الأصغر، تم في عهده فتح قناة السويس وإغراق مصر بالديون فاضطر إلى بيع أسهمها في القناة للحكومة البريطانية بثمن بخس، كما وافق عام 1875م على التدخل الأوروبي في شؤون مصر الداخلية، عزله السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وخلفه ابنه توفيق باشا.

اسمعيل سرهنك. *حقائق الأخبار عن دول البحار*، ص278.انظر أيضاً: منير البعلبكي. *معجم أعلام المورد*، ص57.

[7] عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي إسماعيل*، ص40.

وزعهم على التجار والموظفين لتربيتهم، وأما النخاسين فقد زجهم في السجن ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود بعدم العودة إلى مثل تلك التجارة مرة أخرى[1].

يتضح من هذا الأمر أن الحكومة المصرية كانت تحث دائماً خطا حكامها المعينين من قبلها على السودان على ضرورة بذل كل الجهود لمنع هذه التجارة، والاهتمام بسبل إطلاق سراح الرقيق وذلك عن طرق إعطاء كل واحد منهم أوراقاً خاصة تثبت اعتراف الحكومة المصرية بكامل حريته وأن تقوم بتوصيله على نفقتها الخاصة إلى أهله وبلده، أما الرقيق الذين لا يرغبون بالعودة إلى بلادهم، ويفضلون البقاء في ظل الإدارة المصرية فقد جاء بخصوص ذلك في الأمر العالي الصادر إلى مديري كردفان ودنقلة في السودان في 18 مايو 1873م ما نصه كالتالي: إن الذين يرغبون بالبقاء ولا يريدون العودة إلى بلادهم يختار منهم الذكور الكبار ويلحقون بالعسكرية، و يعطى الغير القابلين للعسكرية للمزارعين لاستعمالهم في أشغال الزراعة، وأما الإناث فالكبار منهم يزوجون لمن يرغبوا، أما الصغار فيلحقون بالمدارس للتعلم"[2]، إضافةً لذلك فقد أصدر إسماعيل باشا قراراً بتحرير كل عبد أو أمة يثبت على سيدها أنه أساء معاملتها منطلقاً من المبدأ الديني بجواز تحرير كل عبد يسيء مولاه معاملته، وبما أن رأي القضاة بأنه ما من أحد نجح بتحرير عبد بهذه الوسيلة، ولما كاد الأمر الذي أصدره سيصبح حبراً على ورق لامتناع المطلوب منهم عن عدم تنفيذه، فقد غير الحكم في دعاوى الأرقاء الطالبين التحرير من القضاة الشرعيين إلى قناصل الدول الأجنبية، وأمر الهيئات الحاكمة بإصدار العتق وقيده.

ولكي يرضي القناصل الرأي العام الأوروبي المطالب بإلغاء الرق وإبطال الاتجار به، أخذوا يحكمون بتحرير كل مشتك بدون تحقيق شكواه والتثبت من صحتها، وبلغ من المتولي أعمال القرصنة البريطانية عام 1873م أنه حرر في ظرف شهر واحد نيفاً و1700 رقيق، فلما وجد إسماعيل باشا أن رغائبه يعاكسها خصومه وأصدقائه اضطر إلى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذي تم تحريرهم بدون حق، كما أنه اضطر إلى تضييق سلطة القناصل وإشراك الهيئات المحلية الحاكمة معهم في تحقيق الشكاوى التي يقدمها الأرقاء ضد مواليهم، ولشعوره باضطراب الرأي العام حوله بسبب التطرف الذي حصل من العنصر الأجنبي كلف نوبار باشا وزير خارجيته بالكتابة إلى قنصل إنكلترا العام كتاباً أوقفه فيه على حقيقة نيات الخديوي إسماعيل باشا وذكره" بأن الدول الأجنبية لا سيما إنكلترا لما حررت الأرقاء عوضت أصحابها، وأن الخديوي بصفته أميراً مسلماً لم يمكنه فيما أصدر من أوامر متعلقة بتحرير الأرقاء أن ينسى أن واجب عرشه يقضي عليه بحماية ما يقره الدين، وتوجب العادات والتقاليد احترامه، ولذلك اقتضت إرادته أن يحرر المساءة معاملتهم من الأرقاء لا كل من طلب العتق منهم".

والذي زاد من استياء إسماعيل باشا في هذا الشأن هو أن الغربيين أنفسهم الذين كانت بلادهم وحضارتها تطالبه بإلحاح للعمل على إبطال الرق والنخاسة كانوا أكبر عقبة تصادفها مساعيه المبذولة في سبيل ذلك، وقد أظهر استيائه هذا بقوةٍ، فيما أجاب به بلندن رجال وفد الجمعيات الإنكليزية والفرنسية لمقاومة النخاسة والرق الذين اغتنموا فرصة وجوده في تلك العاصمة عام 1867م ، وطلبوا مقابلته فجاء رده كالتالي" لو كانت الحكومة المصرية حرة في معاملة النخاسيين الأوروبيين معاملتها للنخاسيين الخاضعين لسلطانها لبطلت النخاسة وبطلت بذلك الرق بعد مدة ، والواجب

---

[1] **فرغلي علي تسن هريدي. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف-الاستعمار-الاستقلال)*،ص101. انظر أيضاً: عبد الله حسين. *السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية* ص210.**

[2] **عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي إسماعيل*، ص34-35.**

يقضي أن تمنحه الدول الأوروبية حق التفتيش في المراكب التي تخفق عليها راية غربية.."[1] و لكنه على الرغم من استياءه فإن ذلك لم يثنه عن متابعة مشروعه في إبطال الرق والنخاسة، بل أظهر ترحيبه بالتعاون بكل الوسائل الممكنة مع الدول في سبيل القضاء على هذه التجارة الغير إنسانية، كما أكد ترحيبه بالتعاون المصري البريطاني الذي بدت إحدى مظاهره في البرنامج الذي بعث به إسماعيل إلى الحكومة البريطانية بهدف القضاء على تجارة الرقيق، وقد اشتمل هذا البرنامج على كافة الوسائل التي قررت مصر اتخاذها لضبط الملاحة في النيل الأبيض، ومصادرة المراكب المحملة بالرقيق ومنع تصدير الأسلحة النارية إلى السودان فضلاً عن إغلاق منافذ تصدير الرقيق على البحر الأحمر والشاطئ الصومالي، وطالب إسماعيل في نهاية برنامجه بضرورة تأييد قناصل الدول الأوروبية لبرنامجه حتى تستطيع السلطات المصرية في السودان أن تعمل على منع التجار العرب والأوروبيين الذين كانوا يعتمدون على حماية القناصل لهم في صيد وبيع الرقيق، ويبدو أن إسماعيل أراد بتعاونه مع بريطانيا أن يطلع الرأي العام البريطاني وجمعية مكافحة الرق في لندن على مدى صدق الحكومة المصرية في مناهضة هذه التجارة[2]، وتمهيداً لتدخل بريطانيا في شؤون السودان فقد أقنعته بتعيين الضابط السير صموئيل بيكر في وظيفة سامية به فعينه على مديرية خط الاستواء وكان في نفس الوقت خاضعاً لحكمدارية عموم السودان ، ثم قام بتكليفه بالعمل على تنشيط التجارة المشروعة والوقوف في وجه تجارة الرقيق ومعاقبة الذين يمارسون هذه التجارة الشائنة بالإعدام أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز 20 عاماً لكنه فشل في مهمته[3]، فاختار بدلاً منه غوردون الذي جاء إلى مديرية خط الاستواء لكنه لم يكن أفضل من سلفه إذ تبين أنه جاء ليخدم المصالح البريطانية على حساب المصالح المصرية فترك البلاد ميداناً للتوسع البريطاني، وبعد أن انتهت مدة عقده عينه إسماعيل باشا حاكماً عاماً على السودان وسواحل البحر الأحمر من جهة بحر الغزال[4] فاتجه الخرطوم عام 1874م ومعه نفر من تجار الرقيق جعلهم في خدمته ليمنعهم من تعاطي تجارتهم من جهة، وليستعين بهم على تعقب تجار الرقيق من جهةٍ أخرى، وفي أول تقرير له أورد غوردون أن السودان قد صدر ما بين ثمانين ومائة ألف من الرقيق في الفترة ما بين 1875–1879م، ولكن مع تظاهرهم بالالتزام بإلغاء الرق ظل وكلاء الخديوي بالسودان يغضون الطرف عن الاسترقاق زاعمين بأن أي محاولة لإطلاق سراح الأرقاء لن تجدي، إذ سرعان ما يستعيد السادة عبيدهم القدامى[5]و لكنه بالرغم من ذلك فقد استمر إسماعيل باشا في جهوده حتى آل الأمر إلى عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى في 4أب عام 1877م التي تكفل في نظر الحكومتين البريطانية والمصرية القضاء على تجارة الرق في مصر والسودان نصت موادها على ما يلي:

1–أن يبطل بعد التوقيع عليها إدخال الأرقاء إلى الأراضي المصرية ومرورهم بها أو ببحارها[6].

2–منع تصدير الرقيق ومعاقبة التجار الذين يمارسون هذه التجارة الشائنة وتزيد المحررين منهم بأوراق العتق.

3–أن لا يسمح في المستقبل للسود والحبشان العائشين بمصر بمغادرتها بدون أن يثبتوا أنهم أحرار[1].

---

[1] **إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*، ص274**

[2] **عبد العليم خلاف. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي إسماعيل*، ص37.**

[3] **منى عبد الفتاح."ظاهرة تقترفها العصابات أمام ضعف..السودان والرق..الحكومة ووفرة الحروب"، ص13.**

[4] **إبراهيم فوزي باشا. *السودان بين يدي غوردون وكتشنر*(القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008م، ج1)ص9 . انظر أيضاً: سمر بهلوان، خيرية قاسم، محمد فارس حجازي. *تاريخ العرب الحديث والمعاصر(مصر والسودان)*،(دمشق: مطبعة الداودي، 1999–2000م) ص276.**

[5] **منصور خالد. " تاريخ الرق في السودان". *مجلة الشرق الأوسط* العدد 9015،(2003م)، ص2**

[6] **إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*، ص280.**

4-إن جميع النخاسيين والمتاجرين بالرقيق في أي بقعة كانوا من الأرض المصرية يحاكمون أمام محاكم مختصة بالنظر في قضاياهم.

5-إن الحكومة المصرية تستعمل نفوذها على قبائل إفريقيا الوسطى لكي تحملها على وضع حد ونهاية لاقتناص الرقيق[2].

6-يحق للسفن البحرية البريطانية تفتيش كل المراكب المصرية في البحر الأحمر وخليج عدن والساحلين الصومالي والعربي وفي المياه المصرية إجمالاً، ثم تسليم هذه السفن إذا وجد لديهم رقيق للسلطات المصرية حتى يحاكموا أمام المحاكم الوطنية، كما أعطيت الحكومة المصرية الحق في تفتيش السفن التي تحمل أعلاماً بريطانية على أن يسلم أصحابها إلى السلطات البريطانية.

7-تحريم بيع وشراء الرقيق من الزنوج والحبشان منعاً باتاً في القطر المصري في مدى سبعة أعوام من تاريخ صدور هذا القرار تنتهي في عام 1884م، وفي مدى اثني عشر عاماً في السودان والملحقات المصرية تنتهي عام 1889م، فإذا قبض على شخص يتجر بالرقيق بعد هذين التاريخين قدم للمحاكمة وعوقب بالحبس مدة تتراوح بين خمسة شهور وخمس سنوات[3].

إضافةً لذلك فقد أصدرت الحكومة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا العظمى أمران: ففي **الأمر الأول** جعلت الحكومة المصرية جلب الأرقاء جنايةً من الجنايات الكبرى التي يعاقب عليها بالإعدام، ثم توسعت فغدت مجرد صيد الرقيق لأجل بيعه جنايةً يعاقب عليها بالأشغال الشاقة من خمس إلى عشرة سنوات، كما أنها عدت رؤساء العائلات الذين يدخلون رقيقاً في منازلهم مجرمين، وعدت كذلك من منع معتوقاً من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه مجرماً يعاقب بالحبس، وغير ذلك من الأحكام الصارمة، أما في الأمر الثاني أحالت المجرمين إلى محكمة الاستئناف الأهلية المشكلة من خمسة قضاة لمحاكمتهم على ما يرتكبونه من الجنح والجنايات الخاصة بالرق والاسترقاق[4].

ولعل مما يثير الانتباه أن تجارة الرقيق لم تكن لصالح الاقتصاد العربي بقدر ما كانت لمصلحة تجار الرقيق الأوروبيين، فكان نتيجة ذلك أن شهدت الكثير من المناطق العربية وخاصةً السودان صراعات مسلحة قادها العرب ضد المستعمر الأوروبي، ومن بين هذه الثورات ثورة المهدي في السودان وغيرها من الثورات[5].

مما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن بريطانيا كانت أكثر الدول حرصاً على مصالحها، وكانت قد بدأت هذا الدور كتاجر للرقيق ثم كرجل بوليس يعمل على الحد من هذه التجارة، وأخيراً كتاجر شرعي إذ لم يكن من المستطاع البدء بأي نشاط تجاري قبل القضاء على تجارة الرقيق ، وقد نجحت في القرن الثامن عشر في المحافظة على احتكارها الكامل لهذه التجارة [6].

سادساً-آثار تجارة الرقيق على المجتمع السوداني:

أدت ممارسة تجارة الرقيق إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية كان لها أثرها الكبير تمثلت بما يلي:

---

[1] **محمد فؤاد شكري. *الحكم المصري في السودان(1820-1885م)*، ص202.**

[2] **إلياس الأيوبي. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*، ص280.**

[3] **محمد فؤاد شكري. *الحكم المصري في السودان(1820-1885م)*، ص202.**

[4] **عبد الله حسين. *السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية*، ص207-208.**

[5] **جمال زكريا قاسم. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*، مرجع سابق، ص208.**

[6] **شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر* (الرياض: دار الزهراء، د.ت) ص142.**

1-كانت هذه التجارة أشبه بالموت الأسود إذ فقد السودان ما يقرب من ثلث سكانه نتيجة نقص الخدمات الطبية وانتشار الأمراض والحروب، كما أصيب السودان بحالة من التخلف بسبب نقص المهارات البشرية اللازمة لتطويره[1].

2-ساد السودان حالة من الفوضى والاضطرابات وأصبحت معظم مناطقه ميداناً لعمليات اقتناص الرقيق، وبذلك راجت تجارة الأسلحة والبارود، التي كان يستخدمها التجار الأوروبيين كسلع لمقايضة تجار الرقيق والزعماء المحليين مقابل حصولهم على الرقيق [2]، وقد ساعد إدخال الأسلحة النارية إلى أالسودان على متابعة الحروب مع أبناء شعبهم كالثورة المهدية[3]، وإحداث ثورة في مجال القنص والقبض على الرقيق، ذلك لأن الأسلحة النارية كانت أكثر فاعلية من الحراب والسيوف، فأطلق بعض المؤرخين على عصر تجارة الرقيق عصر البنادق [4].

3-أدت تجارة الرقيق إلى إيقاف التطور الطبيعي والاقتصادي للسودان وحدوث المجاعات، نتيجة نقص الأيدي العاملة وسحب العمال الذين يعملون بالزراعة والصناعة، حيث نقل الملايين للعمل في المناجم والمزارع خارج البلاد[5]، ورافق ذلك عدم وجود دوافع لدى الأفراد المتبقيين في السودان للعمل في المجال الصناعي لأن الأسواق فقدت الكثير من المستهلكين، وقد أثر هذا على الصناعات المحلية كالنسيج والأحذية والصناعات الفخارية، كما انصرف الناس إلى شراء المصنوعات الأوروبية البديلة الأمر الذي أدى بدوره إلى انحصار النشاط الصناعي[6].

4-انتهك الاسترقاق الحريات ودمر المقدسات وأفسد أخلاق الحكام وأهاليها وأغرق الكثير من السودانيين بالجهل، إذ عندما حرر الرقيق تركوا بلا تنظيم ولا تعليم فولدت هذه المؤثرات الجهل والعجز لديهم [7].

5-ومن أبرز الآثار السياسية مساهمة الرقيق في الحكم والحرب، ففي الحكم استطاعت مئات من الرقيق بدهائها الوصول إلى مراكز القيادة والاستيلاء على الحكم، وفي الحرب حل الرقيق مع الجنود المرتزقة محل أبناء الشعب الأصليين في الدفاع عن الدولة[8]، والأخطر من ذلك هو استغلال الدول الاوربية لعملية القضاء على هذه التجارة بمحاولة جديدة هدفها السيطرة وبسط النفوذ على البلاد لأجل الاستغلال الاقتصادي المباشر للمنطقة وشعوبها، إذ كان الرقيق بالنسبة للأوربيين دعامة من دعائم بناء الاقتصاد الأوروبي بينما كانت هذه التجارة بمثابة هدم وتدمير للمجتمع السوداني[9].

---

[1] والتر رودني. *أوروبا والتخلف في أفريقيا*. تر: أحمد القصير(الكويت: عالم المعرفة، 1988م)ص38.انظر أيضاً: جمال زكريا قاسم. الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، ص205.

[2] فيصل محمد موسي. *موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر*، ص88.

[3] الثورة المهدية: بدأت كدعوة دينية وسياسية كرد فعل على الأوضاع المتردية التي كانت قائمة في السودان عام 1881م على يد مؤسسها محمد أحمد بن عبد الله الذي ولد في دنقلة عام 1843م، ثم انتقل مع والده إلى بربر فحفظ القرآن ، وعاد وانتقل إلى شمال الخرطوم فدرس الفقه، ثم أعلن في جزيرة آبا أنه المهدي المنتظر الذي بعث للأمة فتجاوب معه الكثيرون ، مما ساعده في نشر دعوته في جميع أنحاء السودان. محمود شاكر. *السودان*، ص35. انظر أيضاً: سمر بهلوان، خيرية قاسم، محمد فارس حجازي. *تاريخ العرب الحديث والمعاصر(مصر والسودان)*، ص3 ص303-304.

[4] دينا العشري." الدور الافريقي في تجارة الرقيق وتأثيره الإنساني". ص3.

[5] والتر رودني. *أوروبا والتخلف في أفريقيا*، ص144.

[6] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل. *دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر* (القاهرة، 1998م) ص34.

[7] دينا العشري." الدور الافريقي في تجارة الرقيق وتأثيره الإنساني". ص5.

[8] عبد السلام الترمانيني. *الرق ماضيه وحاضره*، ص17.

[9] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل. *دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر*، ص35-36

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد هذه الدراسة المتواضعة لتجارة الرقيق في أفريقيا وأثرها نخرج بنتائج وتوصيات نذكرها كما يلي:

1-كانت ظاهرة الرق وتجارة الرقيق نقطة سوداء في تاريخ السودان الذي شهد قيام تجارة في أثمن ما لديها وهو سكانها حققت خلالها الدول الأخرى أرباحاً خيالية بشكل انعكس سلباً على جميع نواحي الحياة في السودان مما أدى إلى انتشار المجاعة والأمراض نتيجةً للاستنزاف طاقاته البشرية وإمكاناته.

2-لم تكن دعوة بريطانيا لإلغاء تجارة الرقيق بدافع إنساني، وإنما للدعاية لنفسها وخدمةً لمصالحها التي تجلت في عاملين أولهما منع الرقيق من الذهاب إلى الولايات المتحدة التي كانت تشتري الرقيق بكثرة لتطوير اقتصادها وخاصة الصناعي مما يؤدي إلى رخص منتجاتها بشكل ينعكس سلباً عليها، وثانيهما: منح الأسطول البريطاني حق السيادة على سائر السفن التابعة للدول الأخرى، من خلال التدخل في شؤون السودان بحجة محاربة تجارة الرقيق.

3-يجب التركيز على دراسة مدى أهمية مكافحة تجارة الرقيق تلك الجريمة الإنسانية التي اعتبرها الكثيرون مصدراً للثروة، وتأثير تلك التجارة على الإنسانية البشرية.

خاتمة:

لقد كانت تجارة الرق من أخطر المسائل التي عانى منها المجتمع السوداني خلال هذه الفترة ، حيث أدت هذه التجارة اللاإنسانية القائمة على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان دون مراعاة بأنه بشر إلى نقص الأيدي العاملة في الزراعة والصناعة والخبراء المختصين في مختلف المجالات، مما أدى لدخول البلاد في حالة من الاضطراب والفوضى والجهل والمجاعة وموت مئات الآلاف من السكان، ونتيجةً لذلك كان لابد للحكومة المصرية من اتخاذ إجراءات في سبيل إلغاء هذه التجارة من خلال إصدارها لعدد من القرارات التي تمنع صيد الرقيق والمتاجرة به، وذلك نتيجة لقربها من السودان وإمكانية انعكاس ما يعانيه السودان سلباً عليها، خاصةً وأنه كان للرقيق أيضاً مكانة في مصر من خلال استخدامه في حراسة الثغور وغير ذلك من الأعمال، إضافةً لما كان لهذه التجارة من مساوئ نفسية وإنسانية بالدرجة الأولى على المجتمعين المصري والسوداني.

المصادر:

- القرآن الكريم.
- سرهنك، اسمعيل. *حقائق الأخبار عن دول البحار*.3 أجزاء، مصر: المطبعة الأميركية، ط1، 1312، ج2: 584.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*.جدة: مجمع الفقه، 7 مجلدات، د.ت، المجلد الثالث:797.
- كربخال، مارمول. *افريقيا*. تر: محمد خضر ومحمد حجي وآخرون،3 أجزاء، الرباط: دار المعرفة للنشر، 1988-1989م، ج1: 542
- *الموسوعة الفقهية*. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 45 جزء، ط2، 1992م، ج23: 383.
- النيسابوري، أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. *صحيح مسلم*. تحقيق: نظر بن محمد الفارابي، الرياض: دار طيبة، ط1، 2006م: 1461.

المراجع:

– إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، الجمل شوقي. *دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر*. القاهرة، 1998م:210

–الأيوبي، إلياس. *تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا*. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013م:

–البعلبكي، منير. *معجم أعلام المورد*. بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1992م:544

– بهلوان سمر، قاسم خيرية ، حجازي محمد فارس. *تاريخ العرب الحديث والمعاصر(مصر والسودان)*.دمشق: مطبعة الداودي، 1999–2000م):320.

–الترمانيني، عبد السلام. *الرق ماضيه وحاضره*. الكويت: عالم المعرفة،1978م :229.

– الجمل شوقي عطا الله، إبراهيم عبد الله عبد الرزاق. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر*. الرياض: دار الزهراء، د.ت:461

– حسين، عبد الله. *السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية*، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2013م، ج1: 352.

– خلاف، عبد العليم. *مصر وأفريقيا الجهود الكشفية في عهد الخديوي اسماعيل (1863–1819م)*. جامعة الزقازيق، ط1، 1997م: 352.

– رودني، والتر. *أوروبا والتخلف في أفريقيا*. تر: أحمد القصير، الكويت: عالم المعرفة، 1988م:430.

– رياض، زاهر. *استعمار افريقيا*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،1965م: 461.

– شاكر، محمود. السودان. بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1981م: 135.

– شفيق، أحمد. *الرق في الإسلام*. تر: أحمد زكي الجيزة: مكتبة القاهرة، ط1، 2010م:130.

– شكري، محمد فؤاد. *الحكم المصري في السودان(1820–1885م)*، دار الفكر العربي، 1947م: 342.

– صبري، محمد. *تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث*، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 1996م:313.

–علوان، عبد الله ناصح. *نظام الرق في الإسلام*. جدة: دار السلام، 2003م:110.

– فوزي باشا، إبراهيم. *السودان بين يدي غوردون وكتشنر*.القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008م، ج1: 403.

–الفيتوري، عطية مخزوم. *دراسات في تاريخ شرق أفريقيا وجنوب الصحراء (مرحلة انتشار الإسلام)*. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1998م: 342

-- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. *المصباح المنير*.بيروت: مكتبة لبنان، 1987م: 272.

– قاسم، جمال زكريا. *الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية*. دار الفكر العربي، 1996م:356

– موسي، فيصل محمود. *موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر*. ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة،1997م:351

– هريدي، فرغلي علي تسن. *تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف–الاستعمار–الاستقلال)*. الإسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2008م:368

– ويصا، حنا فهمى. *أسيوط حدوثة عائلة مصرية*، مصر: الأهرام، 1997م: 471.

– يحيى، جلال : تاريخ *أفريقيا الحديث والمعاصر*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999م: 551.

المجلات:

– خالد، منصور. " تاريخ الرق في السودان". *مجلة الشرق الأوسط*.العدد 9015،(2003م):1–2

– العشري، دينا." الدور الافريقي في تجارة الرقيق وتأثيره الإنساني". *المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية* (2017/1/4م) :1-5

– عبد الفتاح، منى."ظاهرة تقترفها العصابات أمام ضعف..السودان والرق..الحكومة ووفرة الحروب". *مجلة العربي*، 2014م:1-13.

الرسائل:

–بن نوح، مريم. *المتاجرة بالرقيق الأبيض بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الجنائي–المرأة أنموذجاً*–رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة لخضر – باتنة، 2009–2010م:275

– شرفي،أحمد المصطفى التوم. *صمويل بيكر وغوردون ودورهم في محاربة تجارة الرقيق*. بحث مقدم لنيل درجة البكالوريوس في التاريخ، السودان: جامعة الخرطوم، 2013م:89.

المراجع الأجنبية:

- Bovill.*The Golden Trade of the Moors* .Londen, 1958: 281

– Trimingham, Spencer. *A History of Islam in west Africa* . Oxford, 1970: 272

-Pruen .*The Arab and the African*.London,1891: 338

موقع الكتروني:

جودة، هاني. أثر تجارة الرقيق على أفريقيا

< http://www. hani-jouda.blogspot..com/2016/3/blog post,htm\p.1-8 >. 1أغسطس 2017م